

كتابة على الحيطان

عامر القيسي



لو أن تصريحاً صدر عن أي مستوى من السياسيين عن تقسيم العراق على أساس الطوائف والمِلل، لكان قد اعتبرنا ذلك من باب الخرف السياسي أو الجهل أو التصريح مدفوع بالثمن، لكن أن نقرأ ونسمع تصريحاً عن إقليم سني لرئيس مجلس النواب، فهذا الذي لا ينبغي السكوت عليه. لأن التجفي ينفي ألا يتحدث كرئيس حزب ولا كتلة ولا قائم، انه رئيس مجلس النواب الذي تحتكم عليه مسؤوليات تاريخية خارج القومية والطائفة والملة والعشيرة. رئيس البرلمان اقسام امام الجميع على أن يحافظ على وحدة

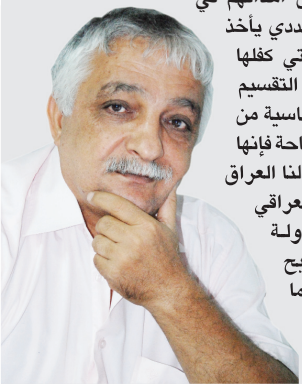
## رئيس مجلس نواب أم ماذا؟

العراق لا على التهديد بتقسيمه، اقسام على محاربة الطائفية لا تعزيزها واقسم على الحفاظ على الدستور لا على تمزيق بيوده تحت الأقدام!

لو عمدنا نظرية الإقصاء والتهميش على كل المكونات العراقية والتبقيات الاجتماعية والانتماءات المللية، ودعونا إلى حلول تقسيمية فأي مشهد "عراقي" سيظهر أمامك. الأكيد انك ستحتاج إلى تلسكوبات فضائية لكي ترى أنواع الملل والنحل التي تقسم العراق بموجبها على قاعدة معالجة الإقصاء. واستمرارا للمسلل البائس يظهر علينا من شاشات الفضائيات السيد صالح المطلك نائب رئيس الوزراء ليهدد هو الآخر بالتقسيم كحل للمعاناة التي يشعر بها السنة! جاء الجواب إلى التجفي والمطل، من قائمتها التي يمثلون فيها مواقع مهمة، والتي أعلنت على لسان الدبلوماسي، إن الإقصاء والتهميش وعدم مشاركة الآخرين بالقرار السياسي

لا تعاني منه السنة فقط والمعاناة من البطالة ونقص الخدمات والتمييز في التعيين بوظائف الدولة لا تقتصر على السنة فقط. لأن الذي يجري هو منح سياسي للاستئثار بالسلطة كاملة وترك الفئات للآخرين، أقسام وأسعة من الشيعة تعاني من التهميش والإقصاء والقوى السياسية والمكونات العراقية الأخرى من مختلف الطوائف تعاني من سياسة حكومية حزبية تريد أن تستحوذ على كل شيء وتقتضم الكيكة لوحدها تحت شعار الحزب الواحد فاسحة المجال لأشكال متنوعة وخطيرة من الصراعات التي تدق الباب العراقية بقوة. إن سياسيين يتعاملون برمود الأفعال هم ابعد ما يكونون عن السياسة وتوعاتها وأساليبها، وهم ابعد ما يكونون عن الشارع والاستفادة من إمكانياته الهائلة القادرة على التغيير، ليس في توجهات حكومية وإنما في إسقاط حكومات. اللجوء إلى الجماهير هو الحل، وليس تركها تواجه مشارط البقية الباقية.

هذا هو العمل السياسي الناضج والحقيقي والممكن الذي يوحد العراقيين ويحقق أهدافهم في عراق ديمقراطي تعددي يأخذ الجميع فيه حقوقهم التي كلها لهم الدستور. أما دعوات التقسيم مهما بلغت لغتها الدبلوماسية من أناعة، أو فجاجتها من وقاحة فإنها في كل الأحوال لن تنتج لنا العراق الذي يريده الشعب العراقي برمته، بل تنتج لنا دولة الكونتانات التي يصبح الجميع فيها ضعفاء بما في ذلك فزاعات اليوم.



نواب: التجفي خالف الدستور ■ رجال أعمال يدبرون المشاريع من الخارج

# رئيس البرلمان يفجر من واشنطن قبيلة الإقليم السني

## العراقية: نواباً مشبوهم وراء الفيدرالية الطائفية



اعضاء القائمة العراقية



بغداد/ المدى - خاص

أثارت تصريحات رئيس مجلس النواب العراقي أسامة التجفي في واشنطن ردود أفعال متباينة من أن المكون السني قد تعرض للتهميش ويدعونه إلى إنشاء إقليمهم الخاص.

نواب من مختلف الكيانات السياسية اعتبروا تصريحات التجفي مؤشرات خطيرة تدفع البلاد إلى أزمات حقيقية كما كشفت عن وجود نيات مسبقة لتقسيم العراق.

نائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الإله الناثي قال: "إن فكرة تكوين إقليم سني، يرفضها جميع علماء الدين السنة، مبيها "إن أية توجهات بشأن تشكيل إقليم قد تعطي مبررا للقوات الاميركية ببقاء مدة اطول في العراق".

أجندة إقليمية

وأوضح "أن تصريحات رئيس مجلس النواب أسامة التجفي بعيدة عن الواقع وقد يفسرها البعض على أن وراءها دوافع سياسية وطائفية أو أنها تنطوي على أجندة دولية وإقليمية خطيرة تسعى إلى التدخل في الشأن الداخلي العراقي"، بحسب قوله.

وأضاف أن هذه التصريحات قد تخلق مشاكل سياسية في البلد وتعطي عزرا لبقاء القوات الاميركية في العراق، كما أن الموضوع قد ينتج عنه إثارة فتن من خلال الإيحاء إلى أبناء المكون السني بأنهم قد يتم تهيميشهم واقصاؤهم بعد الانسحاب الامريكي من العراق، مشيراً إلى "أن السنة لديهم تمثيل جيد في الحكومة الحالية وهم شركاء في العملية السياسية".

اللويزي

ينسحب من تجمع عراقيون احتجاجاً على تصريحات التجفي

محافظات العراق كافة.

رجال أعمال

وكانت مصادر قد كشفت أن رجال أعمال عراقيين يقيمون في العاصمة الأردنية عمان يخططون لتمويل شبوح عشائر في محافظات الأنبار والموصل وتكريت بهدف التهيئة لإنشاء إقليم سني. وتقول المصادر إن رجال الأعمال يجرؤن اتصالات مكثفة مع سياسيين عراقيين، دون أن يعرف حجم التجاوب مع الدعوة. لكن هذه الاتصالات تجري في ظل لقاءات واجتماعات في عواصم إقليمية مختلفة. وتثير دعوات إنشاء الأقاليم جدلاً واسعاً في العراق، ورغم أن الدستور العراقي يجرى لسكان ثلاث محافظات الاتفاق لتشكل إقليم، بيد أن المخاوف تتصاعد من أن يتم ذلك عبر إرادة خارجية، وحتى الساعة تحتفظ الجهات الرسمية على التعليق بخصوص هذه الإنشاء، لكنها بدأت تخرج من مسلكتها السري ويات محل نقاش وأوسع في كواليس القوى السياسية النافذة.

مكون مهمش

من جهته وصف النائب عن ائتلاف دولة القانون عبدالمهدي الخفاجي تصريحات رئيس مجلس النواب أسامة التجفي حول ونسب شرخاً في لحمه الشعب العراقي، على حد قوله. وقال "إن العملية السياسية تضم كل الأطياف والمكونات والأحزاب، ولا نتعتقد أن هناك مكوناً من مكونات الشعب العراقي مهمشاً، لأن الجميع مشترك بالعملية السياسية". وأضاف الخفاجي "اعتقد أن التجفي ومن

منطلق منصبه كرئيس للبرلمان، ينبغي أن يمثل الشعب أجمعه ولا يمثل مكوناً واحداً، ولو أن المالكي تحدث عن الشيعة أو عن مظلوميتهم لاتهم بالطائفية" بحسب تعبيره.

وتابع "نستدل من ذلك أن التجفي بدأ يتجه إلى الطائفية ونحن على هذا الأساس نسجل اعتراضاً على هذا التصريح". وكان رئيس مجلس النواب أسامة التجفي قد الم في وقت سابق في تصريح له إلى إمكانية انفصال السنة وتشكيلهم إقليماً مستقلاً بسبب الإقصاء والتهميش الذي يتعرضون له.

التغيير: حق المحافظات

من جهته قال النائب عن كتلة التغيير لطيف مصطفى أنه يحق لمحافظة المنطقة الغربية تكوين إقليم باعتبار ذلك التوجه مكفولاً دستورياً.

وأضاف "أن إقامة إقليم يضم المحافظات الغربية أمر دستوري ويتوافق مع المادة ١١٩ التي نصت على أنه يحق لأية محافظة أو أكثر تكوين إقليم".

وتابع "أن تكوين الإقليم يتم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقدم بإحدى الطريقين الأولى تكوين إقليم يضم أعضاء مجلس كل محافظة تروم تكوين إقليم، والثانية تقديم طلب من عشر ١٠/١ الناخبين من المحافظة التي تروم تكوين إقليم".

وبيّن "أن ذلك كله يسفقه قيام كل محافظة بإعلان نفسها إقليمياً وبالتالي يمكن لها الانضمام إلى المحافظات التي تتشكل معها إقليمياً واحداً" مشيراً إلى "أن ذلك من حق

## الكرديستاني: تشكيل الأقاليم مكفول دستورياً ويحق للغربية ذلك

العمل على تهيئة أرضية جيدة ورسنية لتوحيد الشعب العراقي بدلا من تفريقه من خلال هذه الدعوات.

المادة ١١٩ من الدستور

ويعطي الدستور الحق لكل محافظة أو أكثر بإنشاء إقليم، كما حددت المادة الرقم ١١٩ منه طريقين لهذه الخطوة، وهما أن يقدم طلب بالاستفتاء عليه من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تريد تكوين الإقليم، أو طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تريد تكوين الإقليم.

ومنذ اندلاع الخلافات السياسية على تشكيل الحكومة وما رافقها جراء نتائج الانتخابات، بلوح قسم من العرب السنة في العراق بخيار الفيدرالية في حال لم تتحقق المشاركة الفعلية في الحكومة حتى لا يتفكر الأقاليم التي يعتبرونها مستعصبة، على الرغم من أن هذه الفكرة كانت من المحرمان حتى وقت قريب.

حتى أن عددا من أمّة المساجد في محافظة نديالى يقولون إنهم طالبوا بالمشاركة في الانتخابات، لكنهم يدعون اليوم إلى إقامة منطقة خاصة بأبناء الوسط لأنهم - كما يقولون- لم يحصلوا "على شيء من الحكومة سوى الاعتقالات والمداهمات". وبعض النظر عن رفض "اليد الأجنبية" في صناعة الإقليم المفترض، إلا أن المعلومات الشحيحة حول قبول العرب السنة للفكرة توشّر تغيراً جوهرياً لدى المعارضين على الدستور في تشرين الأول ٢٠١٠ لتضمنه الحق في تشكيل الأقاليم التي يعتبرونها تقسима للعراق ووفقاً للدستور، يحق لمحافظة أو أكثر تشكيل إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقدمه ثلث أعضاء مجلس كل محافظة تريد تكوين إقليم، أو عشرة في المئة من الناخبين.

وفي الأنبار، يؤكد ثلاثة من أعضاء مجلس المحافظة، طلبوا عدم ذكر أسمائهم، موافقتهم على الفيدرالية والأقاليم وقال احدهم باليقين سيقوم باستثمار الموارد الطبيعية الهائلة أسوة بمحافظات كركستان، وستتمكن من التصرف بها خصوصاً للمحافظة منافذ على الخارج. أشار إلى أن التحالف الوطني العراقي يبدى استغرابه الشديد من الدعوة إلى إنشاء إقليم سني، لأن من يدعون اليوم إلى إنشاء هذا الإقليم هم أنفسهم من رفض سابقاً إقامة إقليم في جنوب العراق.

الحكومة التركية لفكرة إعلان إقليم سني في العراق عبر رجال أعمال مقيمين خارج البلاد.

وقالت نشرقيات صحفية إن أنقرة بدأت بدعم رجال أعمال عراقيين مقيمين في الأردن وسوريا ودول أخرى من أجل إثارة موضوع إقامة إقليم سني يضم محافظات وسط وغربي العراق، وأن رجال الأعمال المعنيين بدعوا التحرك فعلا لتحقيق هذا الغرض.

وسبق أن روجت بعض وسائل الإعلام لإنشاء إقليم في محافظة الأنبار يكون منطلقاً لإقليم يضم محافظات نديالى وصلاح الدين والموصل ذات الغالبية السنية، في الوقت الذي رفضت القوى السياسية في المحافظة والمسؤولون مثل هكذا طروحات.

جدير بالذكر أن نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن عندما كان عضواً بالكونغرس طرح مشروعا لتقسيم العراق على أساس عرقي طائفي إلى ثلاثة أقاليم (كردي، عربي شيعي، عربي سني).

المصالحة هي الحل

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية جدير الملا قد دعا رئيس الوزراء نوري المالكي إلى تفعيل مشروع المصالحة حتى لا تمرر فكرة (الإقليم السني). وقال الملا في تصريح صحفي إن العراقية ترفض فكرة العراق أو إنشاء إقليم سني أو شيعي، وإن البلاد دفعت ثمناً كبيراً من الدماء لأجل المحافظة على التعايش.

ويعتبر نواب عراقيون مقربون من المالكي أن الدعوة لتشكيل الإقليم من شأنها تشيبت الفرقاء السياسيين بدلا من توحيدهم. ونقلت مصادر مطلعة عن هؤلاء المقربين إنهم منزعجون من إطلاق الحديث علانية عن هذا الموضوع، وأن القيادة السياسية اطلعت على ملف يحوي تفاصيل المخطط الذي رسمه التجار العراقيون المقيومون في الخارج".

ويرى القياديون أن الحديث عن تشكيل إقليم يضم محافظتي الأنبار وكربلاء غير نافع في الوقت الحاضر، مشيراً إلى أن الأوضاع التي يمر بها العراق حالياً لا تسمح بتشكيل أي إقليم. ولحقوا إلى أن الدعوة لإقامة الأقاليم في الوقت الحاضر ستعمل على تشيبت الفرقاء بدلا من جمعهم، داعيا في الوقت نفسه الجهات التي تؤيد إقامة الأقاليم إلى

النجيبي ستتخذ خلال اليومين المقبل المناسب بعد توضيح التصريح، وأضاف النائب عن العراقية: أن العراقية ومجمل الكتل السياسية لا تقبل بمصطلح إقليم أو استحداث هكذا أقاليم.

انسحابات

في السياق أعلن النائب عبد الرحمن اللوزي انسحابه عن كتلة (عراقيون) التي يرأسها رئيس مجلس النواب أسامة النجيبي.

وقال اللوزي في مؤتمر صحفي، قررت الانسحاب من كتلة (عراقيون) احتجاجاً على تصريحات النجيبي الأخيرة بشأن تشكيل إقليم سني في العراق. القيادي في القائمة العراقية جمال البليخ قال إن الحديث عن هذا الموضوع كان محصوراً في غرف السياسيين الذي تلقوا هذه المعلومات مؤخراً.

وأشار في اتصال هاتفي مع المدعي إلى أن الواقع السياسي في العراق "قد يفرض على الآخرين التفكير بإنشاء إقليم وللجوء إلى الفيدرالية.

لكن البليخ عبر عن رفضه لصناعة الأقاليم بيد خارجية، وأكد تأييده للنظام الإداري في إنشاء الفيدرالية في العراق.

والتحريك الجديد وقع على عاتق تجار عراقيين أقعدوا خلال الأسابيع الماضية اجتماعات خاصة مع سياسيين عراقيين لمعاينة الإمكانية المتاحة لإنشاء الإقليم. ويقول نواب عراقيون إن هؤلاء التجار يحصلون على دعم دول أجنبية لربط المحافظات التي تضم الأغلبية السنية.

ويشير هؤلاء إلى أن مجموعة رجال الأعمال يؤثرون سلباً على العملية السياسية في العراق، وبشكل خاص على موقف القائمة العراقية.

تمويل العشار

من جانبه، قال القيادي في العراقية طلال الزوبعي إن أصحاب المشروع هم رجال أعمال عراقيون يقيمون في العاصمة الأردنية عمان. وكشف الزوبعي أن التجار بصدد تمويل شبوح عشائر ووجهاء في مناطق متفرقة من الأنبار والموصل وديالى وكركوك وتكريت، نافية أن يكون المستهدفون من التمويل شخصيات معروفة في أوساطها العشارية والاجتماعية.

وكانت أبناء مسربة تحدثت عن دعم من

العراقية ترفض

إلى ذلك رفض عضو القائمة العراقية قائمة تجديدي شاعر كتاب ما اسماء بتشكيل فدرالية طائفية لما تخفيه من نوايا مشبوهم تعمل على تاجيح الفتنة بين العراقيين. وقال إن الفدرالية توصل البلد إلى التقسيم والإغائه من خارطة المنطقة بالكامل".

وتابع "نحن في إقليم كردستان أخذنا بنظر الاعتبار خلال تشكيل الإقليم معيارين، الأول تاريخي والآخر جغرافي، لهذا أطلق عليه إقليم كردستان لا إقليم الكرد لأنه جمع ما بين جميع الأديان والقوميات". موضحاً "نطمح أن تكون الأقاليم في العراق مبنية على هذا الأساس لا على أساس الطائفية"، مؤكداً على أن الدعوة بحد ذاتها "دستورية".

وكان النجيبي الذي يعد احد ابرز القيايد في العراقية، قد قال للضائفة الحرة خلال زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الاميركية التي بدأها في ٢٠ حزيران الجاري إن هناك (إحباطاً سنياً) في العراق، وإذا لم يعالج سريعا فقد يفكر السنة بالانفصال.

وقال الأعرجي إن تجمع عراقيون أو العراقية لم تلتق وتجلس فيما بينها لمناقشة تصريحات رئيس مجلس النواب عن استحداث إقليم سني، مؤكداً أن كتلتها التي يرأسها رئيس البرلمان أسامة

دولة القانون؛ إقليم

السنة مبرر كاف لبقاء الأميركيين



جندي امريكي يقفشر مواطن عراقي.. اوشيف